كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت

أ. عيادة رمضان سالم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
ayyda@ su.edu.ly

د. جبريل عمر السائح
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
j.elsayih78@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت. ولتحقيق هذا الهدف؛ فقد قام الباحثان بإعداد استبيانة وتوزيعها على كافة المحاسبين والمراجعين في المصارف التجارية العاملة في هذه المدينة. وتم تحليل النتائج واستخلاصها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وتوصل الباحثان إلى العديد من النتائج، من أهمها في وجود علاقة ارتباط قوية بين المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات والمعوقات القانونية، وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية، حيث أشارت إلى الحاجة الماسة لتطوير إطار قانوني يحدد بوضوح متطلبات تطبيق معايير المراجعة، لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي، وكذلك إلى ضرورة تعزيز الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة لدعم عملية تطبيق معايير المراجعة الدولية. وقد أوصى الباحثان بضرورة إصدار تشريعات واضحة تلزم المصارف بتطبيق معايير المراجعة الدولية، مما سيسهم في تحسين مستوى الالتزام والمساءلة، وكذلك إلى تدريب وتطوير موظفي المراجعة وتحسين الكفاءات اللازمة لتطبيق المعايير بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية، معايير المراجعة الدولية، معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية، المصارف التجارية.

Obstacles to the implementation of international auditing standards: An empirical study on commercial banks operating in Sirte City

Ayyada R Salim Ali
Assistant Professor Accounting Department
Economics College, Sirte University
ayyda@ su.edu.ly

Jibriel Omer Elsayih
Assistant Professor Accounting Department
Economics College, Sirte University
j.elsayih78@gmail.com

Abstract

This research aims to study the obstacles that prevent the implementation of international auditing standards in commercial banks operating in the city of Sirte. To achieve this goal, the researchers have been prepared a questionnaire and distributed it to all accountants and auditors in commercial banks operating in this city. The results were analyzed and extracted using the statistical analysis program (SPSS).

The research reached many results, the most important of which is the existence of a strong correlation between the obstacles related to limited resources and capabilities and legal obstacles, and the failure to apply international auditing standards in commercial banks, as it indicated the urgent need to develop a legal framework that clearly defines the requirements for applying auditing standards, to enhance transparency and accountability in the financial sector, as well as the need to enhance the human and technological resources necessary to support the process of applying international auditing standards. The researchers recommended the necessity of issuing a clear legislation that obligate banks to apply international auditing standards, which will contribute to improving the level of commitment and accountability, as well as the necessity of training and developing auditing staff in order to improve their competencies to apply the standards efficiently and effectively.

***Keywords*:** International standards, international auditing standards, obstacles to the implementation of international auditing standards, commercial banks

1. المقدمة:

أصبحت المعايير الدولية للمراجعة في المصارف التجارية ذات أهمية كبيرة لضمان دقة وموثوقية البيانات المالية، فضلاً عن الشفافية والمساءلة الشاملة في القطاع المصرفي (**نشوان، 2016**)،كما أنها تلعب دوراً حاسماً في تعزيز ثقة المستثمرين وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة. كما توفر هذه المعايير إطاراً للمراجعين لتقييم الضوابط الداخلية للمصرف وممارسات إدارة المخاطر والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ومن خلال نهج قائم على المخاطر، يمكن للمراجعين سواء كانوا داخليين أو خارجيين تحديد نقاط الضعف والثغرات المحتملة في عمليات المصرف، وبالتالي المساهمة في الاستقرار العام ومرونة النظام المالي. بالإضافة إلى ذلك، تعزز المعايير الدولية للمراجعة مصداقية المعلومات المالية، وهو أمر حيوي للحفاظ على ثقة المودعين وغيرهم من العملاء. وفي هذا السياق، يعد تطبيق معايير التدقيق الدولية في المصارف التجارية أمراً أساسياً في الحفاظ على نزاهة وجدارة الصناعة المصرفية، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاقتصادي العام ونمو البلاد.

إنَّ معايير التدقيق الدولية لا تهدف إلى مساعدة المراجعين في تدقيق البيانات المالية للمنظمة أو المؤسسة فقط، بل تسهم أيضاً في تقليل التفاوت في الأداء المهني لدى المراجعين، وتوضح الإرشادات التي يجب على المراجع الالتزام بتطبيقها (**مخلوف،2007**). ولكن هذه المعايير لم يتم تبنيها بالكامل في معظم أنحاء العالم، وخاصةً في الدول النامية، بسبب العديد من العقبات، أهمها: أن معظم هذه الدول تفتقر إلى وجود معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها (**البتي، 2015**). وقد واجهت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مشكلات وتعقيدات في التنفيذ المباشر على الرغم من أنها حققت قبولاً متزايداً بين الدول في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإنَّ العقبات في تنفيذ مثل هذه المعايير تختلف من بلد إلى آخر، على أساس الرأسمالية في الأسواق. وقد تم تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل لجنة ممارسات التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين لضمان أن مستخدمي البيانات المالية يمكنهم الاعتماد على المعلومات المقدمة في البيانات (**بامشموس، 2010**). لذا فإن هذه الدراسة جاءت لمعرفة معوقات تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في المصارف التجارية وتحديد أهم السبل لمعالجة هذه المعوقات.

1-1 مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات أو العراقيل التي تواجه تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي:

- ماهي المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت؟

من خلال هذا السؤال تنبثق مجموعة من التساؤلات التي تحدد معامل الإشكالية المطروحة، وهي كالآتي:

1- هل المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات تحد من تطبيق معايير المراجعة الدولية؟
2- هل المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة تحدُّ من تطبيق معايير المراجعة الدولية؟
3- ما الحلول لمعالجة مثل هذه المعوقات؟

1-2 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

1- الكشف عن المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق معايير المراجعة الدولية؟
2- تحليل المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات التي يمكن أن تعرقل تطبيق معايير المراجعة الدولية.
3- دراسة وتحليل المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة التي يمكن أن تعرقل تطبيق معايير المراجعة الدولية.
4- تحديد وإيجاد الحلول لتجاوز مثل هذه العراقيل التي يمكن أن تعيق تطبيق معايير المراجعة الدولية.

1-3 أهمية الدراسة:

1. هناك عدد محدود من الأبحاث والدراسات في ليبيا التي توضح معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية.
2. كما أنه حسب علم الباحثين لم تُجرى دراسات مماثلة تناولت موضوع معوقات تطبيق هذه المعايير في بيئة الاعمال الليبية وخاصة في مدينة سرت.

3. تعتبر دراسة هذه المعوقات في المصارف التجارية ذات أهمية كونها على حد علمنا الوحيدة في هذا المجال.

1-4 فرضيات الدراسة:

من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة وفي سبيل تحقيق أهدافها يمكن للباحث صياغة الفرضية الرئيسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية متمثلة في (المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات) وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سرت.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية متمثلة في (المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة) وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سرت.

1-5 الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع معايير المراجعة الدولية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ويمكن تناول أهم هذه الدراسات والأبحاث بإيجاز على النحو التالي:

تناولت دراسة **الراشد (2001)** أهم أبرز المعوقات التي تواجه مهنة مراجع الحسابات في الكويت وطرق التغلب عليها. اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان في جمع البيانات وزعت على جميع مكاتب التدقيق في الكويت وعددها (32) مكتباً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العراقيل التي من شأنها أن تواجه مهنة المراجعة وهي عدم وجود ميثاق شرفي للمهنة وغياب الالتزام القانوني بمعايير المهنة. وأيضاً أكدت نتائج الدراسة أن تدني مستوى مراجعي الحسابات وعدم مواكبتهم للتطورات التقنية في استخدام الحاسوب يمكن أن تكون من أهم المعضلات التي تواجه مهنة مراجع الحسابات. كما سعت دراسة **بامشموس (Bamshos, 2003)** إلى اختبار مدى استخدام معايير المراجعة الدولية وإمكانية تطبيقها في

البيئة اليمنية. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من مراجعي الحسابات، وأساتذة في الجامعات، والمراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باليمن. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود متابعة للتطورات الحادثة في معايير المراجعة الدولية، وعدم وجود ترجمة فورية لها وكذلك عدم الاطلاع عليها. كما أظهرت نتيجة الدراسة أن المهنيين أبدوا تأييداً قوياً لإمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية وتشكيل مجلس من كافة الجهات لإعداد معايير محلية. بحثت دراسة **النونو (2009)** في مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات والعراقيل التي تواجه تطبيق هذه المعايير. وذلك من خلال إجراء دراسة مسحية شملت جميع مراجعين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية والبالغ عددهم (37) فرداً. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين تطبيق هذه البنوك للمعايير والمتغيرات الشخصية للمراجع والمتمثلة في المؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، والشهادة المهنية). كما أكدت النتائج أيضا أن هناك معوقات تعيق تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية تتعلق بالجانب القانوني والإداري. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على وجود إلزام قانوني يلزم المصارف الإسلامية بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية المتعارف عليها بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للمراجعين الداخليين. كما ركزت دراسة **الهاشمي وآخرون (2010)** على تحديد العوامل التي تؤثر على تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في العراق. وذلك عبر إجراء دراسة مسحية شملت مديري الحسابات والتدقيق والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين في شركات القطاع العام في محافظة البصرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أنه على الرغم من صدور عدد من المعايير المحاسبية العراقية إلا أنها لم تطبق بالشكل الذي يؤدي إلى تطبيق معايير المراجعة الدولية، عدم وجود برامج تدريبية موضوعة وفق أسس علمية تحدد الاحتياجات التدريبية الفعلية لمهنة المراجعة، قلة المعرفة باستخدام الحاسوب من قبل المحاسبين والمراجعين مما أدي إلى عدم قدرتهم على مواكبة المتغيرات المحيطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وبشكل خاص المعايير الدولية لكل منهما، عدم اهتمام المشرع العراقي بموضوع المعايير الدولية في القوانين ذات العلاقة بمهنة المراجعة مما أدى إلى غياب الإلزام القانوني في تطبيق هذه المعايير. ومن أهم التوصيات التي اقترحتها هذه الدراسة هو التأكيد على إصدار تشريعات تلزم فيه الشركات على تطبيق معايير المراجعة الدولية وأن تكون قوائمها الختامية قد

تمت مراجعتها وفق هذه المعايير. في دراسة أخرى قام بها **خير** (**Khair, 2012**) بالتحقق في معرفة مدى تأثير تطبيق معايير المراجعة الدولية على تنظيم عملية الممارسة المهنية في البيئة السودانية. وقد أظهرت النتائج بأن تطور تنظيم المهنة في السودان لم يكن بالشكل المطلوب ويعزى سب ذلك إلى أن أغلب المحاسبين يفتقرون إلى ابسط قواعد المعرفة والمعايير للممارسة المهنية في تنظيم واعداد الحسابات مما يصعب كثيراً من مهمة مراجع الحسابات. وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية باتباع سياسات بيئية واجتماعية، ووضع دستور واسس لحماية المهنة، وكذلك تطبيق القواعد المحاسبية بموضوعية عند مراجعة الحسابات وفحصها. كما أجريت دراسة ميدانية في أوغندا من قبل **أشي واخرون** (**Ashe et al.,2014**) بهدف اختبار العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير الدولية للمراجعة وجودة عملية المراجعة. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (243) مدقق، حيث أنه (103) من إجمالي العينة من مراجعي الحسابات في شركات المراجعة و (133) من مستخدمي القوائم المالية المدققة مثل المصارف، ومؤسسات الإقراض الصغيرة، وهيئة الإيرادات. من خلال نتيجة التحليل المستخدم في الدراسة، تبين أن هناك علاقة إيجابية بين الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الدولية وتحسين جودة عملية المراجعة. كما أوصت الدراسة بضرورة التزام مراجعي الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية للنهوض بمهنة المراجعة، وزيادة مستوى الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية. كما هدفت دراسة **نشوان** (**2016**) في التعرف إلى المعوقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في فلسطين، ومعرفة طرق علاجها. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (99) فرداً منهم (51) من مدققي حسابات و(48) من أساتذة جامعات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أهمية كبيرة لتطبيق معايير لتدقيق الدولية في هذه الشركات، ولكن يواجه هذا التطبيق مجموعة من المعوقات أهمها عدم قيام الجمعيات المهنية المختصة بدورها. كما أظهرت الدراسة وجود عدد من الإجراءات للتغلب على المعوقات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات الفلسطينية. كما أوصت الدراسة بزيادة مستوى التوعية بفوائد ومنافع تطبيق هذه المعايير في الشركات وتدعيم الطرق التي يمكن أن تساهم في التغلب على المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطبيقها. كما أجريت دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في ليبيا من قبل **كريبات** (**2017**) للتعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلية الدولية والمعوقات التي تحول دون

تطبيق هذه المعايير. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق نموذج استبيان تم توزيعه على المراجعين الداخليين في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة. قد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الليبية كأن جيداً حيث بلغت درجته 73%. وعلاوة على ذلك، كشفت نتائج الدراسة أن غياب التشريعات القانونية الملزمة لتطبيق معايير التدقيق الداخلية الدولية، وعدم وعي الإدارة العليا بأهمية تطبيق هذه المعايير كأنت من أبرز معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية. فيما تطرقت دراسة **منصور و تشنيخار(Mansour & Chenikhar 2020)** إلى التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه مهنة التدقيق وخاصة معايير التدقيق الدولية في فلسطين. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بياناتها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ممارسي مهنة التدقيق في فلسطين قادرون على تجربة ظاهرة التنوع المحاسبي، ويجب أن يتم إعادة تقييم استراتيجية التدقيق من خلال الفهم الكامل للأنشطة التجارية اليومية، والتواصل الجيد مع العملاء. كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق معايير التدقيق الدولية في فلسطين يشوبه العديد من العقبات أهمها عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي عقبة أمام تطبيق معايير المراجعة الدولية والرقابة على تطبيقها من قبل الهيئات المهنية في فلسطين. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة قيام الشركات بدراسة التنوع المحاسبي في البيئة المحلية بعناية وتعزيز التحليل الشامل ومراجعة المعاملات ذات الصلة، وإصدار معايير محلية للتدقيق أو اعتماد معايير دولية مبدئياً وتطبيقها بشكل إلزامي في جميع الشركات.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها:

1- تعتبر هذه الدراسة – حسب علم الباحثين- هي الأولى من نوعها في ليبيا وخاصة في مدينة سرت التي تناقش أهم المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية، ومعرفة أبرز الطرق والسبل لمواجهة هذه المعوقات.

2- لم يتناول أياً من الدراسات والأبحاث السابقة العراقيل مثل (محدودية الموارد والقدرات، والقوانين والأنظمة) كمتغيرات مجتمعة والتي يمكن أن تحد من تطبيق معايير المراجعة الدولية، الامر الذي أوجد فجوة بحثية دفعت الباحثين إلى السعي لدراسة هذه المتغيرات.

3- علاوة على ذلك، فإن بيئة الدراسة التي قام بها الباحثان، تختلف عن البيئات التي أجريت فيها أغلب الدراسات السابقة. وما أجري في البيئة الليبية لم يركز على المعوقات التي تحول دون تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في المصارف التجارية الليبية.

1-6 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت والبالغ عددها (6) مصارف وهي: مصرف الوحدة الرئيس، مصرف الوحدة الوكالة، المصرف التجاري. مصرف شمال افريقيا، مصرف الصحاري، ومصرف الجمهورية. وتتكون عينة الدراسة من الموظفين والموظفات بالمصارف المذكورة أعلاه، وعددهم (36) موظفاً وموظفة.

2. الإطار النظري:

2-1 تعريف معايير المراجعة الدولية وأهميتها وأهدافها:

2-1-1 تعريف معايير المراجعة الدولية:

للتعرف على ما هو المقصود بمعايير المراجعة الدولية سيتم التعرض إلى أبرز التعريفات التي توضح ذلك إما على مستوى المنظمات المهنية أو المستوي الأكاديمي، حيث أشار **بامشموس** (**Bamshos, 2003, p29**) إلى مفهوم معايير المراجعة الدولية بأنها" النموذج أو النمط الذي يتبعه المدقق أثناء أداء عمله، والتي تستخدم في الحكم على نوعية وجودة العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، كما أنها تحدد المسئولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بعملية التدقيق". أما **المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين** (**AICPA, 1994**) فقد عرفها بأنها" عبارة عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق الخارجي، وعن الخطوات الرئيسية لعملية التدقيق اللازمة للحصول على قدر كافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من ابداء الرأي عن عدالة القوائم المالية". في حين، عرفها **مجلس معايير التدقيق الدولية** (**IAASB, 2010**) بأنها" مجموعة من المبادئ المنهجية الإرشادية والتي تستخدم من قبل مدققي الحسابات عند تطبيق عملية التدقيق، بحيث تضمن دقة واتساق وموثوقية الإجراءات التي يتبعها المدقق والتقارير الصادرة عنه". بينما يرى **أحمد** (**1984**) بأن المعايير هي عبارة عن" النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم على جودة العمل ونوعيته الذي يقوم به مدقق الحسابات". أما **سلطاني** (**Soltani, 2007, 131**) فقد عرفها بأنها" المبادئ الأساسية للمراجعة ذات القبول الدولية والمنفذة من قبل المراجعين في جميع أنحاء العالم".

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحثان: أن هناك توافقاً في تعريف معايير المراجعة الدولية من حيث المبدأ وإن اختلفت بعض الكلمات فالبعض ذكر بأنها مجموعة من النماذج والأنماط والبعض الاخر ذكر بأنها مجموعة من المبادئ إلا أن الجميع يتفق على أنها تسعى لتحقيق هدف معين وهو رفع جودة المهنة وتوحيد إجراءات ممارساتها عبر العالم.

2-1-2 أهمية معايير المراجعة الدولية:

أشار **لافي (2013)** بأن اتباع المعايير الدولية للمراجعة والتقيد بها في أي بلد ليس فقط سمة من سمات تقدمه وتطور بيئته الاستثمارية ولكن أيضاً تعتبر مؤشر لانفتاحهِ على الساحة العالمية. كما أكد **صبان وعلي (2002)** أن اتباع مثل هذه المعايير له فوائد عديدة خاصةً في ظل التغيرات البيئية الحديثة مثل العولمة وتحرير التجارة العالمية وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والابتكارات على المستويين المحلي والعالمي، وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن المعايير الدولية للمراجعة تعلب دورًا مهمًا في الحفاظ على نزاهة ومصداقية عملية المراجعة، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في نظام إعداد التقارير المالية. وعلاوة على ذلك، تضمن هذه المعايير أن يحافظ المدققون على الجودة والاتساق والمصداقية في عمليات التدقيق التي يقومون بها. كما تسهل المقارنة الدولية للبيانات المالية من خلال توفير معايير تدقيق مشتركة في جميع أنحاء العالم. وبالتالي يمكن إيجاز هذه الأهمية كما يلي (**صبان وعلي، 2002**):

1. تعتبر بمثابة المكمل للمعايير المحلية (في حالة استخدام معايير محلية).
2. تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
3. أن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانساً بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير المحلية لدول كثيرة.
4. أن انتشار شركات متعددة الجنسية يوجب الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق.

2-1-3 أهداف معايير المراجعة الدولية:

الأهداف هي الغايات التي يرجى تحقيقها من أي نشاط معين. فالهدف الأساسي لمعايير المراجعة الدولية هو العمل على وضع مجموعة من الأسس والأطر لتنظيم عملية مهنة المراجعة. حيث سعت لجنة ممارسة المراجعة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عند اصدار معايير المراجعة الدولية خاصة لممارسي المهنة ومستخدمي القوائم المالية. وفيما يلي

ملخص لأهم هذه الأهداف (**الأخضر وعمر، 2020، ص: 58**):

1. تقليل الاختلافات في أساليب وطرق عرض القوائم المالية خاصةً للشركات متعددة الجنسيات، وهذا يتحقق بتطبيق معايير المراجعة الدولية التي يجب أن تكون مسبوقة بمعايير المحاسبة الدولية.
2. توافر المعايير الدولية للقوائم المالية التي تُعد وتُراجع بموجبها ميزة على درجة كبيرة من الأهمية هي ميزة القبول على المستوى الدولي.
3. مساعدة دول العالم النامي في تطوير معاييرها الخاصة في ضوء الاسترشاد بالمعايير الدولية للمراجعة.
4. تشجيع انتقال الأموال والاستثمار الدولي، وذلك من خلال توافر قوائم مالية مُعدة ومراجعة وفقاً للمعايير المراجعة الدولية.
5. تدويل مهنة المراجعة وتحويلها للعالمية.
6. وجود المعايير الدولية للمراجعة سوف يوفر للدول النامية الجهد والتكلفة لأنشاء معاييرها المحلية، خصوصًا في ضوء نقص مواردها الاقتصادية من جهة وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى، وعلى المنظمات المهنية في الدول النامية الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها بشكل كامل أو جزئي، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى عالمية مهنة المراجعة (**الشمري، 1994، ص:32**).

2-2 مزايا تطبيق معايير المراجعة الدولية

إنَّ أهم ما يميز عملية مراجعة الحسابات كمهنة أن يتم ممارستها من قبل شخص يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة المهنية والتدريب، بالإضافة إلى توفر الحياد والاستقلالية فيه، حيث تعتبر هذه الخصائص والسمات الوسيلة لضمان تطبيق المعايير الدولية للمراجعة (**نشوان، 2016**). وكما أكد **خنفري** (**2017**) أن معايير المراجعة الدولية تمكن من تحقيق التقارب الدولي وتوحيد الرؤى والأهداف، إضافةً إلى تعزيز الثقة بين المهنيين. ويمكن تلخيص أهم النقاط التي يمكن أن تسهم في تطبيق هذه المعايير كما يأتي (**الذنيبات،2010**):

1) تساعد في ضبط عمل مراجع الحسابات وتوجيه الإجراءات التي يقوم بها.
2) تساهم في الحد من التباين والتفاوت في الأحكام الشخصية التي يطلقها مراجع الحسابات.

3) تعمل على الحد من حدوث فجوة التوقعات.
4) تساهم في أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية، ومن ثم تحسين مستوى جودة المراجعة.
5) دعم الثقة من طرف مستخدمي هذه المعايير في مجال الاقتصاد والمساعدة في جعل هذه المهنة مستقلة (**خنفري، 2017**).
6) تشجيع الاستثمار، فكلما زادت المستثمرين في المعلومات في القوائم المالية من خلال اعتماد معايير الموضوعية، كلما زادت رغبتهم في استثمار أموالهم (**الأخضر وعمر، 2020**).

2-3 معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية:

على الرغم من المزايا العديدة التي تحققها معايير المراجعة الدولية في مجال المراجعة، إلا أن هناك بعض العراقيل التي تحد من تطبيقها. فقد أشار (**Pineno & Gelikanova , 2010**) أن هناك بعض العقبات الرئيسية أمام التنفيذ الناجح والتطبيق السليم لمعايير المراجعة الدولية؛ بعضها يرجع إلى المعايير نفسها. فيما يأتي أكثر المعوقات شيوعًا التي واجهتها هذه المعايير وذلك حسب تقرير الالتزام بالمعايير والقواعد (ROSC).

1) سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة المعايير الدولية. لا تستطيع العديد من البلدان الحصول على الفهم الصحيح للمعايير بسبب مشاكل الترجمة. يؤثر هذا العامل على التنفيذ الناجح للمعايير ولهذا السبب فأن للترجمة وكذلك التفسير له أهمية كبيرة.
2) الافتقار إلى الآليات المناسبة لمنح السلطة الوطنية للمعايير الدولية. أن مطلب تشكيل القانون المناسب والقوى التنظيمية الأخرى أمر أساسي في التنفيذ الناجح للمعايير.
3) التناقضات بين المعايير الدولية والإطار القانوني. يؤدي الاختلاف في لوائح القانون المحلي ومستوى الإطار القانوني الذي تتطلبه المعايير إلى التنفيذ غير السليم للمعايير.
4) عدم قابلية الامتثال للمراقبة. من الصعب للغاية على المستخدمين الخارجيين تحديد ما إذا كأن التقرير قد صدر وفقًا للمعايير، وذلك في بعض الأحيان بسبب عدم الإفصاح المناسب عن التقرير.
5) مجالات التحسين في المعايير نفسها. لا تزال بعض معايير التدقيق خاضعة للتغيير والمراجعة.
6) عدم التوافق بين متطلبات التدقيق ومتطلبات السوق.
7) الافتقار إلى التعليم والتدريب المهني المناسب.

3- الجانب العملي:

تمهيد:

تعتبر معايير المراجعة الدولية من الأدوات الأساسية التي تعزز من فعالية ودقة العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسات المختلفة، وخاصة في المصارف التجارية، حيت تسعى هذه المعايير إلى توفير إطار عمل موحد يمُكّن المراجعين والمحاسبين من تقييم الأداء المالي بشكل موضوعي ودقيق. ومع تزايد تعقيد الأنظمة المالية والمصرفية، تصبح الحاجة ملحة لتطبيق هذه المعايير بفعالية لضمان الشفافية والمصداقية.

وتشُكل مدينة سرت، الواقعة في ليبيا، نموذجا مهما لدراسة تطبيق معايير المراجعة الدولية في القطاع المصرفي، حيث تعاني المصارف التجارية هناك من مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرتها على الالتزام بهذه المعايير. من بين هذه المعوقات، يمكن أن نذكر ضعف التدريب والتأهيل، نقص الوعي بأهمية المعايير، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد.

لذا، تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل المعوقات التي تواجه المصارف التجارية في مدينة سرت في تطبيق معايير المراجعة الدولية، من خلال جمع البيانات من الممارسين في هذا المجال وتقديم توصيات تسهم في تحسين الوضع القائم. ومن خلال فهم هذه المعوقات بشكل أعمق، يمكننا المساهمة في تطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة التحديات وتعزيز مستوى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي والمصرفي في المنطقة.

3-1 مجتمع الدراسة:

إنَّ القصد من مجتمع الدارسة في هذه النقطة هو كما عرفه الباحثون: مجتمع محدود أو غير محدود من المفردات، حيث تنصب الملاحظات ويعرفه الآخرون على أنه جميع المفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث. من الناحية الاصطلاحية هو تلك المجموعة الأصلية التي تؤخذ منها العينة.

ويمكن تحديده على أنه كل الأشياء التي تمتلك الخصائص أو السمات القابلة للملاحظة، القياس، والتحليل الإحصائي ولذا فقد اعتمدنا في دراستنا وارتأينا أن يكون مجتمع الدراسة من الموظفين والموظفات بالمصارف التجارية بمدينة سرت.

3-2 عينة الدراسة:

تعتبر العينة من أهم المحاور التي يستخدمها الباحث خلال بحثه، فاختيار العينة بشكل جيد ومناسب يساعد على التوصل إلى نتائج ذات مصداقية عالية وكفاءة موثوقة، فالعينة تعتبر تمثيلا للمجتمع، فهي الجزء من الكل، فدارسة المجتمع كله يعني أن يستغرق وقتا طويلا، مما يعر ض العمل إلى الأخطاء، والبحث بطريقة العينة هو البحث الذي يدرس حالة جزء معين أو النسبة المعينة عن أفراد المجتمع الأصلي، ثم ينتهي بتعميم نتائجه على هذا المجتمع الأصلي كله. من أجل القيام بدراستنا قمنا باختيار عينة من الموظفين والموظفات بالمصارف التجارية بمدينة سرت، وعددهم (36) موظف وموظفة.

3-3 الوسائل الإحصائية المستعملة:

بعد الإنتهاء من جمع البيانات، سيتم الاستعانة بالحاسب الآلي وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات واختبار صحة فروض الدراسة، وقد يتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي، وذلك كالآتي:

أ. **الإحصاء الوصفي**: حيث يتم الاعتماد على الإحصاء الوصفي وكلاً من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي سيتم تجميعها، ويتم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للعبارات الموجودة في استمارة الاستقصاء، وكذلك يتم التأكد من مدى أهمية ذلك في التحليل.

ب. **الإحصاء الاستدلالي**: حيث يتم الاعتماد في تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتعرف على إثبات صحة الفروض، وهي كالآتي:

- تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبارات المعنوية (Simple Linear Regressions analysis) وهو أسلوب يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك حجم التأثير لمتغير واحد يسمى المتغير المستقل على متغير وحيد يسمى المتغير التابع.

3-4 تحليل الثبات: لتحديد معامل الثبات.

ولقد أُستخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبانة، حيث منحت الدرجات من (5-1) ابتداء بالبدائل (غير موافق تماماً، غير موافق،

محايد، موافق، موافق تماماً) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، وتم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس(4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي(0.80=5/4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على عبارات محاور الاستبانة، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول(3-1).

الجدول (3 – 1) طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

طول الخلية	الوزن النسبي (درجة الموافقة)	درجة الممارسة
من 1 – إلى أقل من 1.80	من 0.2 – إلى أقل من 0.36	ضعيفة جداً
من 1.80 – إلى أقل من 2.60	من 0.36 – إلى أقل من 0.52	ضعيفة
من 2.60– إلى أقل من 3.40	من 0.52 – إلى أقل من 0.68	متوسط ة
من 3.40 – إلى أقل من 4.20	من 0.68 – إلى أقل من 0.84	مرتفعة
من 4.20 – إلى 5	من 0.84 – إلى 1.00	مرتفعة جد اً

3-5 ثبات أداة القياس:

يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه على مفردات الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية، وقد تم حساب قيمة معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) للتأكد من تبات أداة الدراسة تم توزيع الاستبانة على مفردات الدراسة المكونة من 36 مفردة وكأنت النتائج كما هي مبينة بالجدول (3-2) كما يلي:

الجدول (3-2) يوضح معاملات الثبات لأبعاد استمارة الاستبيان

م	أسم المحور	عدد العبارات	ألفاكرونباخ
	المتغير المستقل (معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية)		
1	المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات	6	.0816
2	المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة	6	0.703
	المتغير التابع (معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية)		
3	تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية	5	0.718
	الدرجة الكلية	**17**	**0.843**

اتضح من نتائج الجدول (3-2) أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كأنت مرتفعة وقد بلغت(0.843)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً، حسب مقياس نانلي (Nunnally & Bemstem,1994:264-265) والذي اعتمد على (0.70) كحد أدنى وبذلك قد تم التأكد من ثبات الاستبيان وصلاحيته.

3-6 تحليل خصائص مفردات الدراسة: الإحصاء الوصفي للبيانات الأساسية ويشمل الآتي:

نوع المتغير	المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	26	%72.2
	أنثى	10	%27.8
الدرجة الكلية		**30**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	7	19.4
	بكالوريوس	28	77.8
	مؤهلات أخرى	1	2.8
الدرجة الكلية		**30**	**%100**
المسمى الوظيفي	محاسب	21	%58.3
	مراجع	6	%16.7
	مدير مالي	3	%8.3
	موظف	6	%16.7
الدرجة الكلية		**30**	**%100**
سنوات الخبرة في الوظيفة	أقل من 5 سنوات	8	%22.2
	من 5 إلى 10 سنوات	4	%11.1
	من 10 إلى 15 سنة	11	%30.6
	من 15 سنة فأكثر	13	%36.1
الدرجة الكلية		**30**	**%100**

يبين الجدول السابق البيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة من موظفي المصارف التجارية، حيث تظهر النتائج أن هناك توازن نسبي في توزيع الجنس، حيث تمثل النسبة الأكبر من العينة (72.2%) من الذكور مقارنة بـ (27.8%) من الإناث، هذا قد يعكس التوجهات التقليدية في القوى العاملة المصرفية في المدينة، وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، وتظهر النتائج أن معظم الموظفين يحملون شهادة بكالوريوس بنسبة (77.8%)، مما يدل على أن

القوى العاملة تتمتع بمستوى جيد من التعليم، وهو ما يعُد إيجابياً لتطبيق معايير المراجعة الدولية، بينما يمثل حاملو الدبلومات العليا نسبة أقل (19.4%)، في حين أن المؤهلات الأخرى والتي يمثلها الليسانس في مجال المحاسبة كأنت ضئيلة جداً(2.8%)، وعند النظر إلى المسمى الوظيفي، يلُاحظ أن الجزء الأكبر من الموظفين يعملون كمحاسبين(58.3%)، ومما يشير إلى إمكانية توفر الخبرة اللازمة في عمليات المحاسبة والمراجعة، أما بالنسبة للمراجعين ومديري المالية، فتظُهر النسبة المنخفضة(16.7% و8.3%) على التوالي (تحديات في توافر الكوادر المختصة بالمراقبة المالية، وأخيراً، وتظُهر سنوات الخبرة أن أكثر من ثلثي العينة(66.7%) لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، مما يعني أن الموظفين لديهم تجربة كبيرة في المجال، وهو ما يعُد ميزة لتحسين تطبيق معايير المراجعة الدولية، وبشكل عام، يمكن الاستنتاج أن التركيبة البشرية لموظفي المصارف التجارية في مدينة سرت تتمتع بمستوى جيد من التعليم والخبرة، إلا أن المزيج الحالي للمؤهلات والمناصب يظُهر بعض النقص في التنوع، مما قد يؤثر على تطبيق المعايير العالمية بشكل فعّال.

7-3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1: المتغير المستقل (معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية)

أ- المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات:

الجدول (3-4) يوضح إجابات مفردات عينة الدارسة على فقرت المتغير المستقل (المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات):

ث	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الأهمية
1	تتوفر لدى المصرف الخبرة المهنية الكافية للمحاسبين والمراجعين لعملية تطبيق معايير المراجعة الدولية.	3.7222	0.77868	5	مرتفعة
2	تتوفر لدى المصرف المؤهلات المهنية للمحاسب والمراجع بالشكل الذي يسمح لهما لعملية تطبيق معايير المراجعة الدولية.	3.9167	0.43916	2	مرتفعة
3	قلة الكوادر المؤهلة لإعطاء دورات تدريبية مهنية في المراجعة.	4.0556	0.67377	1	مرتفعة
4	يصعب على المحاسبين والمراجعين في المصرف تحديد تكلفة ومنفعة كل معيار من معايير المراجعة.	3.7500	0.80623	4	مرتفعة
5	عدم كفاية البنية التحتية في المصرف لتنفيذ معايير المراجعة بشكل فعال.	3.8611	0.83333	3	مرتفعة
6	يتطلب تطبيق معايير المراجعة الدولية استخدام برامج وأنظمة معينة وتكنولوجيا معلومات متطورة.	3.7222	0.81455	6	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.6250**	**0.55259**		

تظُهر النتائج الموضحة بالجدول رقم (3-4) والمتعلقة بمعوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية، المرتبطة بمحدودية الموارد والقدرات، أن معظم العبارات حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة ،مما يعكس توافق معظم المشاركين على وجود هذه المعوقات، حيث حصلت العبارة المتعلقة بتوفر الخبرة المهنية الكافية (3.72) على المرتبة الخامسة، رغم أنها تشهد مستوى مرتفعاً، إلا أن هذا يشير إلى تفاوت في الخبرات داخل المصارف، مما يستدعي المزيد من الاستثمار في تدريب الكوادر، بينما حصلت العبارة المتعلقة بالتمتع بالمؤهلات المهنية (3.92) على المرتبة الثانية، مما يدل على أن المصارف لديها موظفين مؤهلين، حيث أكد أفراد عينة الدراسة أنه يجب أن يعُطى لتعزيز المهارات بما يتناسب مع متطلبات المعايير الدولية، وجاءت العبارة الخاصة بقلة الكوادر المؤهلة لتقديم الدورات التدريبية كأكثر العبارات أهمية (4.06)، مما يشُير إلى حاجة ملحة لتطوير برامج التدريب المهني لتحسين القدرات المؤسسية، وبالفقرة الرابعة تبين أن هناك صعوبة في تحديد تكلفة وفائدة تنفيذ المعايير (3.75)، مما يعكس حاجة لزيادة الوعي بالتكاليف المرتبطة بتطبيق المعايير، وينبغي على المصارف العمل على توفير الأدوات اللازمة لهذا الغرض، وحصلت العبارة الخامسة المتعلقة بعدم كفاية البنية التحتية (3.86) على المرتبة الثالثة، مما يعكس تحديات تقنية يجب العمل على مواجهتها لضمان تنفيذ فعال للمعايير، وبالفقرة السادسة توضح النتائج أن هناك حاجة لاستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة (3.72) لتنفيذ المعايير بشكل فعال، وهي نقطة مهمة يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بها، وبصفة عامة يظُهر المتوسط الحسابي العام (3.63) توافقاً على وجود معوقات ملحوظة تؤثر على تطبيق معايير المراجعة الدولية. مما يشُير إلى ضرورة تشكيل استراتيجيات فاعلة لمعالجة هذه المعوقات من خلال الاستثمار في التدريب، تحسين البنية التحتية، وتبني تكنولوجيا المعلومات المتطورة لضمان تحقيق الامتثال للمعايير الدولية.

ب– المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة:

الجدول (3– 5) يوضح إجابات مفردات عينة الدارسة على فقرات المتغير المستقل (المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة)

ث	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الأهمية
1	يتوفر في المصرف إطار تنظيمي مناسب يمكن أن يؤدي إلى تطبيق معايير المراجعة الدولية.	4.0000	0.63246	4	مرتفعة
2	تتلاءم التشريعات القانونية والسياسات والإجراءات المستخدمة في المصرف مع طبيعة معايير المراجعة الدولية.	3.9167	0.50000	5	مرتفعة
3	عدم وجود الوعي الكافي لدى المشرعين بأهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية.	4.1111	0.52251	3	مرتفعة
4	يتطلب تطبيق معايير المراجعة الدولية إجراءات إدارية وقانونية معينة، مما يستلزم تعديل النظام القانوني والإداري للمصرف.	3.8889	0.85449	6	مرتفعة
5	عدم وجود نموذج حوكمة خاص بالمصرف يحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية.	4.1667	0.69693	2	مرتفعة
6	عدم وجود نظام قانوني واضح يساهم في إعاقة تطبيق هذه المعايير.	4.6111	0.59894	1	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.9861**	**0.44610**		

من خلال الجدول رقم (3 – 5) تشير النتائج المتعلقة بمعوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية، المرتبطة بالقوانين والأنظمة، إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعكس التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه المصارف التجارية، حيث حصلت العبارة حول عدم وجود نظام قانوني واضح على أعلى متوسط (4.61)، مما يدل على أن هذه المشكلة تُعتبر العقبة الأكبر أمام تطبيق المعايير. يعُزز ذلك الحاجة الملحة لوضع أطر قانونية منظمة تدعم عمليات المراجعة الدولية، وجاءت العبارة المتعلقة بعدم وجود نموذج حوكمة خاص بالمصرف في المرتبة الثانية (4.17).

ويشير ذلك إلى أهمية وجود هيكل قوي يدعم التوجهات نحو تطبيق معايير المراجعة الدولية، مما يتطلب تطوير سياسات واضحة وداعمة، وتبين الفقرة الثالثة الخاصة بعدم وجود الوعي الكافي لدى المشرعين(4.11) أهمية تعزيز الفهم لدى الجهات التشريعية عن أهمية تطبيق المعايير، مما قد يحُفز تغيرات قانونية تصب في مصلحة تطوير القطاع المالي، وحصلت العبارة

المتعلقة بملاءمة التشريعات مع معايير المراجعة(3.92) على المرتبة الخامسة، مما يظُهر درجة من التوافق، لكنها تظل بحاجة إلى تحسين، وجاءت العبارة التي تتعلق بضرورة تعديل الأنظمة القانونية والإدارية (3.89) في المرتبة السادسة، مما يشُير إلى أن تنفيذ المعايير يتطلب تغييرات شاملة في السياسات والإجراءات الإدارية، وأخيرًا، تم تصنيف الفقرة المتعلقة بوجود إطار تنظيمي مناسب(4.00) في المرتبة الرابعة، مما يشير إلى الاعتراف بالهياكل الأساسية، على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للتحسين.

بشكل عام، تعكس الدرجة الكلية (3.99) وجود توافق عام على وجود معوقات قانونية تؤثر سلباً على تطبيق معايير المراجعة الدولية، وهذا يستلزم وضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز الوعي بأهمية المعايير، بالإضافة إلى بناء نماذج حوكمة فعالة.

2: المتغير التابع (تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية)

الجدول (3 – 6) يوضح إجابات مفردات عينة الدارسة على فقرات المتغير التابع (تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية)

ث	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الأهمية
1	هناك توجه من المصرف المركزي لتطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية.	4.0556	0.47476	1	مرتفعة
2	يتم تطبيق معايير المراجعة الدولية فعلاً في المصارف التجارية.	3.8333	0.77460	3	مرتفعة
3	هناك توجه لإصدار قانون او تشريع من قبل الحكومة يلزم المصارف التجارية بتطبيق معايير المراجعة فيها.	3.4722	0.55990	4	مرتفعة
4	هناك رقابة من قبل الجهات المختصة للتحقق من تطبيق المصارف التجارية لمعايير المراجعة الدولية.	3.9167	0.55420	2	مرتفعة
5	شرعت الحكومة في تغيير البنية التحتية في المصارف التجارية لتطبيق معايير المراجعة الدولية فيها.	3.4444	0.60684	5	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.5000**	**0.53131**		

تظهر بيانات الجدول (3 — 6) نتائج إجابات عينة الدراسة من موظفي المصارف التجارية في مدينة سرت حول تطبيق معايير المراجعة الدولية مؤشرات إيجابية، حيث تعكس

إجابات المشاركين مستوى مرتفعاً من الوعي والتوجه نحو تطبيق هذه المعايير، حيت حصلت العبارة المتعلقة بتوجه المصرف المركزي لتطبيق المعايير على أعلى متوسط (4.06)، مما يبُرز أهمية الجهود الرسمية في تعزيز إجراءات تطبيق معايير المراجعة الدولية. هذا يظهر دور المصرف المركزي كجهة ناظمة تسهم في تطوير القطاع المالي، وجاءت العبارة المتعلقة بوجود رقابة من الجهات المختصة في المرتبة الثانية (3.92)، مما يشير إلى التأكيد على أهمية دور الجهات الرقابية في التأكد من التزام المصارف بتطبيق المعايير. هذه الرقابة تعُتبر ضرورية لضمان الشفافية والنزاهة في العمليات المالية، وأظهرت النتائج أن هناك اعترافاً بأن معايير المراجعة الدولية تطُبق فعلياً في المصارف التجارية(3.83)، ما يعني تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، رغم وجود تحديات تتطلب المزيد من الجهود لتعزيز هذا الاتجاه، حصلت العبارة الثالثة المتعلقة بوجود توجه لإصدار تشريع يلزم المصارف بتطبيق المعايير على متوسط(3.47) في المرتبة الرابعة، مما يشُير إلى حاجة ملحة لتطوير الإطار القانوني الذي يدعم تطبيق المعايير، حيث يعُتبر هذا خطوة مفصلية لضمان الالتزام الفعال، جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بتغيير البنية التحتية لتطبيق المعايير في المرتبة الخامسة(3.44)، مما يعُطي مؤشرًا على أن هناك جهوداً تبُذل لتحسين قدرات المصارف ولكنها بحاجة إلى مزيد من التفعيل والتطبيق.

وبالنظر إلى الدرجة الكلية (3.50)، يتضح أن هناك توافقاً إيجابياً بشأن تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية، على الرغم من وجود مجالات تحتاج إلى تحسين، خاصة في الجوانب التشريعية والبنية التحتية.

3-8 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبارات المعنوية(Simple Linear Regressions analysis) وهو أسلوب يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل

والمتغير التابع، وكذلك حجم التأثير لمتغير واحد يسمى المتغير المستقل على متغير وحيد يسمى المتغير التابع، هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة لتغير وحدة واحدة من المتغير المستقل، كما يتم الاعتماد على معامل التحديد(R2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات أيضاً يتم الاعتماد على اختبار (T) لقياس قوة التأثير بين المتغيرات ووفقا" لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية المقدرة مع مستوى

المعنوية 5 % فإذا كأنت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائيا" ، أما إذا كأنت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، و يتم الاعتماد على قيمة بيتا (B) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغيير في المتغير المستقل. بينما يتم استخدام اختبار(F) للتعرف على معنوية النموذج ككل.

الفرضية الصفرية الرئيسية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية"، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد علاقة ارتباط بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية متمثلة في (المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات) وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سرت.

2- لا توجد علاقة ارتباط بين معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية متمثلة في (المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة) وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سرت.

الجدول (3 – 7) نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات المتغير المستقل.

معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية	معامل الانحدار (B)	قيمة (t) المحسوبة	القيمة الاحتمالية (sig)	R	2R (معامل التحديد)	النتيجة
الثابت	0.137	0.229	0.820	0.678[a]	0.460	قبول الفرض البديل
المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات	0.894	5.382	0.000			
الثابت	0.883	2.150	0.035	0.695[a]	0.483	قبول الفرض البديل
المعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة	0.789	8.540	0.000			

من الجدول السابق (3 – 7) تظهر نتائج اختبار الفرضية الصفرية الأولى والثانية المتعلقة في العلاقة بين المعوقات المتمثلة) بمحدودية الموارد والقدرات والمعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة (وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية.

1 – هنالك ارتباط طردي قوي بين وجود معوقات تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الإنحدار(B) وذلك على النحو التالي:

تتراوح قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين (المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات والمعوقات المتعلقة بالقوانين والأنظمة)وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية (0.678-0.695)، وقيمة معامل الانحدار ما بين (0.789-0.894). وهذه القيمة الموجبة لمعامل الانحدار تدل على أن هنالك ارتباط طردي بين وجود المعوقات وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية قيد الدراسة. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3 – 7) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل(وجود معوقات متمثلة بمحدودية الموارد والقدرات ومعوقات متمثلة بالقوانين والأنظمة) على المتغير التابع(إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية) حيث بلغ معامل التحديد ما بين (0.460-0.483) وهذه النتيجة تدل على أن متغير من المتغيرات المستقلة(معوقات متمثلة بمحدودية الموارد والقدرات ومعوقات متمثلة بالقوانين والأنظمة) يؤثر على إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية بالمصارف التجارية موضع الدراسة بنسبة تتراوح ما بين(46%-48.3%).

كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية) والمتغير المستقل (وجود معوقات متمثلة بمحدودية الموارد والقدرات والقوانين والأنظمة) وفقاً لاختبار(t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار لمتغير مقومات الرقابة الإدارية ما بين (-8.540 5.382) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معوقات تطبيق معايير المرجعة الدولية وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية.

من خلال النتائج السابقة يتضح أن هناك ارتباطًا قويًا بين المعوقات المتمثلة في محدودية الموارد والقدرات وغياب التشريعات المناسبة، وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية. يُعتبر هذا الارتباط مؤشرًا هامًا يشُير إلى ضـرورة معالجة هذه المعوقات من خـلال تطـوير سياسات مناسبة وتوفير الموارد الضرورية لضمان تطبيق فعّال لهذه المعايير، مما سيساهم بشكل إيجابي في تحقيق الشفافية وجودة الأداء المالي بالمصارف التجارية.

4- مناقشة النتائج والتوصيات:

4-1 النتائج العامة:

1. تم التحقق من وجود ارتباط طردي قوي بين المعوقات المتعلقة بمحدودية الموارد والقدرات والمعوقات القانونية، وعدم تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية، حيث أظهرت القيم المحسوبة مستويات عالية من معامل الارتباط والانحدار.
2. تأثير المعوقات على التطبيق ما بين 46% و48.3% من عدم تطبيق المعايير إلى تلك المعوقات، مما يشُير إلى أن هذه العوامل تمثل عائقاً رئيسيًا أمام تحقيق الامتثال لمعايير المراجعة الدولية.
3. أكدت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المعوقات وعدم تطبيق معايير المراجعة، مما يعكس أهمية معالجة هذه المعوقات لضمان جودة المراجعة في المصارف.
4. أشارت الدراسة إلى الحاجة الماسة لتطوير إطار قانوني يحدد بوضوح متطلبات تطبيق معايير المراجعة، لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي.
5. أظهرت النتائج أن محدودية الموارد والقدرات تشكل تحديًا رئيسيًا، مما يسلط الضوء على ضرورة تعزيز الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة لدعم عملية تطبيق معايير المراجعة الدولية.

4-2 التوصيات:

6. يوصي الباحثان بإصدار تشريعات واضحة تلزم المصارف بتطبيق معايير المراجعة الدولية، مما سيسهم في تحسين مستوى الالتزام والمساءلة.
7. يجب على المصارف الاستثمار في تدريب وتطوير موظفي المراجعة وتحسين الكفاءات اللازمة لتطبيق المعايير بكفاءة وفعالية.

8. تخصيص ميزانيات مناسبة لدعم عمليات المراجعة الداخلية وتعزيز التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال، مما يسهل عملية الامتثال للمعايير.
9. تطوير شراكات فعّالة مع المصرف المركزي والجهات الرقابية لتعزيز التوجه نحو تطبيق معايير مراجعة دولية، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.
10. إجراء دراسات مستقبلية لقياس تأثير الإصلاحات والتغيرات الموصي بها على تطبيق المعايير، وبالتالي ضمان التحسين المستمر والتكيف مع التغيرات في البيئة المالية.

المصادر والمراجع:

أولاً:- المراجع العربية:

- أحمد، نور، (1984)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية، بيروت، الدار الجامعية.

- البتي، عمران عامر، (2015)، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الليبية دراسة تطبيقية"، مجلة الأستاذ، العدد 8.

- الأخضر، لقليطي، وعمر، ديلمي، (2020)، دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر: دراسة استقصائية لعينة من الأكاديميين والمهنيين غي مجال المراجعة المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 4.

- الهاشمي، حسام أحمد علي، البدران، عبد الخالق، وداجير، منذر، (2010)، العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الدولية في العراق - دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 7، العدد 26.

- الشمري، عيد حامد معيوف، (1994)، معايير المراجعة الدولية ومدى أمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة، معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الذنيبات، على، (2010)، التدقيق في ضوء المعايير الدولية – النظرية والتطبيق. الطبعة الثالثة"، مركز وائل للنشر، الأردن.

- النونو، كمال محمد سعيد، (2009)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غز"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية –غزة، دولة فلسطين.

- الراشد، وائل إبراهيم، (2001)، النهوض بمهنة المحاسبة والتدقيق بدولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، المجلد الثامن، العدد الثالث.

المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (1994).

- بامشموس، عبد الله، (2010)، تطبيق معايير التدقيق الدولية، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، العدد 9.

- خنفري، خيضر، (2017)، المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2.

- صبأن، محمد، وعلي، عبد الوهاب، (2002)، المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وطرق التطبيق وفقاً للمعايير الدولية والمقبولة، جامعة الإسكندرية، مصر.

- كريبات، موسى محمد، (2017)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة: الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة)، مجلة افاق اقتصادية، العدد الخامس.

- نشوان، إسكندر، (2016)، معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية في فلسطين، وطرق معالجتها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، العدد 30(5).

- لافي، محمد محمود حسين، (2013)، معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية –عمان، الأردن.

- مخلوف، أحمد محمد، (2007)، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- معايير المراجعة الدولية (2010).
http://www.almohasb1.com/2011/07/2010-international-standard auditing.html.

ثانياً: – المراجع الاجنبية:

- Ashe J, K, R., Serwanga, A., & Natamba, B., (2014): Perceived Compliance with International Standards on Auditing and Quality of Auditing, International Journal of Academic Research in Management, 3(1).

- Bamshos, Abd Allah A., (2003): The international auditing standards and the possibilities of their application in Yemen. Unpublished PH.D. Baghdad University, Iraq.

- Khair, Samia A., (2012): International Auditing Standards and the Extent of Their Use in Organizing the Professional Practice In

Sudan. Master Dissertation, Faculty of commercial studies, the Sudan University for Science and technology, Sudan.
- Mansour, N., & Chenikhar, A. (2020). Auditing Practice Challenges and Obstacles in 21st Century: The Palestinian Experience. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies.
- Pineno, C., J & Gelikanovam, E (2010) "Obstacles to implementation of the International Auditing Standards", Journal of Business and Accounting, Vol 3, No 1
- Soltani, B. (2007). Auditing: An International Approach. Pearson Education Limited: London